جامــعة واســط
مجلـــــة كليـــــة التربيـــة

العـدد الأربعون
الجزء الثاني / آب / ٢٠٢٠

أثر الصيغة الصرفية في التوجيه النحوي

أ. د. محمد ذنون يونس الفتحي
كلية التربية للبنات/ جامعة الموصل

م. د. عبير طارق ظاهر الحاصود
كلية الآداب/ جامعة الموصل

الملخص

يتناول البحث جانباً من جوانب الدراسة الصرفية والنحوية في لغة العرب، فهو يقوم على دراسة أثر الصيغة الصرفية في التوجيه النحوي؛ إذ إنَّ الظاهرة النحوية تنتظم في جانبين، يتمثل الأول في مستوى الصيغ الصرفية، ويتمثل الثاني في مستوى التركيب وما فيه من أحكام وضوابط تحدد تأليف الجمل ونظمها في العربية.

ويحاول هذا البحث أن يكشف عن بعض أوجه تأثير الصيغة الصرفية في التوجيه النحوي والتراكيب النحوية والأحكام المتعلقة بعلم النحو من خلال دراسة تطبيقية لطائفة من المسائل اللغوية التي تكشف عن الارتباط الوثيق.

ABSTRACT

The research deals with some aspects of morphological and grammatical study in the Arabic language. Sentences and systems in Arabic.

This paper attempts to reveal some aspects of the morphological formula in grammatical orientation, grammatical structures, and grammatical judgments through an empirical study of a range of linguistic issues that reveal close association.

المهاد:

يقتضي البحث دراسة لمفهوم الصيغة والتوجيه النحوي، بوصفهما مصطلحين تقوم الدراسة على أساسهما، ولذلك سنقدم دراسة لدلالة لفظة (الصيغة) و(التوجيه النحوي) وبيان استعمالاتهما مصطلحين من مصطلحات علوم العربية.

فالصيغة لغة مأخوذة من: صاغَ الشَّيءَ يَصُوغُه صَوْغاً: هَيَأَهُ على مِثالٍ مُسْتَقِيمٍ وسَبَكَه عليْهِ فانْصَاغَ"(١).

أمَّا اصطلاحاً فإنَّها تقترب من معنى البنية؛ إلا أنَّ بينهما فرقاً أشار إليه الصرفيون، يقول الكفوي (ت١٠٩٤هـ) في تفريقه بينهما: "الصيغة: الهيئة العارِضَة للفظ باعتِبار الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض، وهي صُورة الكلمَة والحروف مادتها، والأبنية: هِيَ الحروف معَ الحركات والسكنات المخْصُوصَة"(٢).

أمَّا التوجيه لغة: فمصدر الفعل الثلاثي المضعف العين (وجه)، يقال: "وَجَّهتِ الريحُ الحصى توجيهاً إذا ساقتْه ... ويقالُ: قاد فلانٌ فلاناً فوجَّه، أي: انقادَ واتَّبعَ "(٣)، ووَجّهه" الأميرُ توجيهاً وأوجَهه جَعَله وجيهاً"(٤)، ويقالُ أيضاً:" خرجَ القومُ فَوجَّهوا للناس الطريقَ توجيهاً إذا وطئوه وسَلكوه حتى استبانَ أثرُ الطريق لمن يسلكُه"(٥).

أمَّا في الاصلاح فقد ورد مصطلح (التوجيه) في أكثر من مبحث من مباحث علوم العربية، ففي علم البلاغة أدرجه السكاكي (ت٦٢٦هـ) ضمن المحسنات المعنوية وعرَّفه بقوله:" هو ايراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين"(٦).

وهو مصطلح من مصطلحات العروض والقافية، فعرِّف بأنَّه:" عبارة عن سكون ما قبل حركة الروي"(٧).

وهو أيضاً مصطلح نحوي، فقد ذكر د. محمد إبراهيم عبادة بأنَّ المراد به:" بيان أن رواية البيت أو القراءة القرآنية لها وجه في العربية وموافقة لضوابط النحو، فيقولون مثلاً: وتوجيه الرواية أو البيت أو القراءة كذا وكذا"(٨)، وذلك بأن النحوي قد تعرض له قراءة قرآنية أو شاهد شعري يرى بأكثر من وجه إعرابي كأن يرد بالرفع والنصب، فيحاول أن يعمل فكره النحوي وفق القواعد النحوية لإيجاد حل يبين من خلاله تفسيراً مناسباً للحالة الإعرابية المختلف فيها.

ويرتبط علم الصرف بعلم النحو ارتباطاً وثيقاً؛ إذ يشتركان في أنهما يدرسان الكلمات العربية، فالأول يتناول التغيير الذي يطرأ على بنية الكلمة قبل أن تتشكل مع غيرها في التراكيب، والثاني يبحث الكلمة بعد تشكّلها في الجمل والعلاقات الناشئة بينها نتيجة التركيب لها، فالكلمات العربية لها حالتان

حالة إفراد وحالة تركيب، فالبحث عنها وهي مفردة؛ لتكون على وزن خاص وهيئة خاصة للدلالة على معنى مخصوص هو موضوع علم الصرف، والبحث عنها وهي مركبة؛ ليكون آخرها على ما يقتضيه كلام العرب من رفع، أو نصب، أو جرّ، أو جزم، أو بقاء على حالة واحدة هو موضوع علم النحو(٩).

والأصل أن يقدَّم الصرف على النحو، وهذا ما أكّده ابن جني (ت٣٩٢هـ) بقوله:" فالتصريف إنَّما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنَّما هو لمعرفة أحواله المتنقلة؛ ألا ترى أنَّك إذا قلت: (قام بكرٌ، ورأيت بكراً، ومررت ببكرٍ) فإنَّك إنَّما خالفت بين حركات حروف الإعراب؛ لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أنْ يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأنَّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة"(١٠).

وقد تناول العلماء الأقدمون نظراً لهذه الصلة القوية بين العلمين مباحث الصرف ممزوجة بمباحث النحو في كتبهم وشروحاتهم وتعليقاتهم، فلم تكن المؤلفات الصرفية والنحوية مستقلة؛ بل كانت مختلطة، وبعد أن نشطت حركة التأليف عند العرب اتجهت الدراسات نحو التخصص؛ فأخذت الدراسات الصرفية والنحوية تأخذ منحى الاستقلال.

وتفيد المعرفة الصرفية في معرفة جانب مهم من الأحكام النحوية مع ممارسة تأثير عليها، فلا يستغني التركيب النحوي عن المكونات الصرفية؛ إذ العلاقة بين مكونات الجملة تتأثر بنوع الصيغة الصرفية، وقد يؤدي استبدال صيغة بأخرى إلى فساد التركيب أو تغيير دلالته؛ فعلاقة الترابط بين هذين العلمين تتأكد في كون الوظيفة التركيبية في نحو نائب الفاعل والإفراد والتثنية وغيرها لا يمكن إدراكها دون التعرض لمباحث علم الصرف، ويحاول هذا البحث أن يكشف عن بعض أوجه تأثير الصيغة الصرفية في التوجيه النحوي والتراكيب النحوية والأحكام المتعلقة بعلم النحو، وذلك في ضوء المسائل الآتية:

١- بناء الفعل المضارع:

يتأثر الحكم النحوي بتاء الفعل المضارع وإعرابه عند اتصاله بنوني التوكيد؛ إذ تدخل النون على الفعل المضارع المتصل بألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة وهو اتصال الحرف بالصيغة يفيد التوكيد، وينجم عن هذا الاتصال الصرفي قولان نحويان مشهوران، فقد ذهب بعضهم إلى أنه معرب بسبب وجود الفاصل المانع من التركيب، وذهب قسم آخر إلى أنه مبني نتيجة اتصال حرف مختص بالأفعال فيبعد المضارع عن شبه الاسم الذي كان علة إعرابه، وتفصيل ذلك أنَّ الفعل المضارع معربٌ، إلَّا أنَّ حالته الإعرابيّة تتوقف؛ فيُبنَى على الفتحِ إذا اتصلت به نون التوكيد ثقيلةً أو

خفيفةً، وذلك عند إسناده إلى اسم ظاهر أو إلى ضمير الواحد المذكر، ويشترط في الاتصال الموجب للبناء أن تكون النون مباشرة للفعل، نحو: (لأنصُرَنَّ المظلومَ)؛ فـ (انصرنَّ) فعل مضارع مبنيٌّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، فإن فصل بين الفعل والنون فاصلٌ ملفوظٌ كألف الاثنين في نحو: (لتذهبانِّ)، أو غير ملفوظ كواو الجماعة وياء المخاطبة في نحو: (لتذهبُنَّ) و(لتذهبِنَّ)، كان المضارع معرباً بالنون المحذوفة للتخفيف؛ وعلَّلوا ذلك بأنَّ" موجب البناء عند اتصال النون هو التَّركيبُ، وهو مفقودٌ بحصول الحاجز؛ إذ لا تُركَّبُ ثلاثةُ أشياءَ فتجعلُ شيئاً واحداً"(١١).

وهذا هو المشهور عند النحويين، وذهب قوم منهم الأخفش (ت٢١٥هـ) والزجاج (ت٣١١هـ) والزمخشري (ت٥٣٨هـ) وابن الحاجب (٦٤٦هـ) إلى أنّ المضارع مبنيٌّ إذا اتصلت به نون التوكيد، سواء باشرته أو لم تباشر؛" لأنها من خواصّ الفعل، فتأكيدُهُ بها مُبعِدٌ لمقتضى الإعراب وهو شَبهُ الاسم، فيرجعُ إلى أصلِه من البناء"(١٢)، في حين يرى فريقٌ آخَرُ أنَّ الفعل المضارع معربٌ مُطلقاً اتّصلت به نونُ توكيدٍ أوْ لم تتصل.

كما يبنى الفعل المضارع على السُّكونِ إذا اتَّصلت به نونُ النِّسوةِ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾ (سورة البقرة، من الآية: ٢٣٣)، فـ (يرضعن): فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، وذهب ابن مالك (ت٦٧٢هـ) إلى أَنَّه لَا خلاف في بنائه معها، ويبدو أنَّ الأمر ليس كذلك، فقد قالَ بإعرابه عدد من النحويين، منهم ابن درستويه (ت٣٤٧هـ) والسهيلي (ت٥٨١هـ) وغيرهما، فقالوا: بأنه معرب بإعراب مقدَّر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي(١٣).

وتعرض أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) لذلك بقوله:" واستدلوا بأن الإعراب قد استحق في المضارع، فلا يعدم إلا بعدم موجبه، وبقاء موجبه دليل على أنه معرب كما كان قبل النون، إلا أنَّه كان قبل دخول النون ظاهراً، وهو معها مقدَّر في الحرف الذي كان فيه ظاهراً، قالوا: وإنما منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي للنون التي لحقته، كما عرض في الأسماء المضافة لياء المتكلم، فالتزم كسر أواخرها لأجل ذلك، وجعل الإعراب فيها مقدراً"(١٤).

ويؤكد السيوطي (ت٩١١هـ) هذا التعليل بقوله:" وعللوه بِأنّه قد استحق الإعراب فلا يعْدم إِلَّا لعدم مُوجبه وبقاء مُوجبه دليل على بقائِه فهو مقَدّر في الحرف الّذي كانَ فيه ظاهراً ومنه من ظهوره ما عرض فيه من الشّبَه بالماضي"(١٥).

وقد لخّص أبو حيان أسباب هذا البناء بثلاث علل" إحداها: ما ذهب إليه سيبويه (ت١٨٠هـ)(١٦) من أنَّه يُبنى حملاً على الماضي المتصل بها؛ إذ أصلهما البناء على السكون، فأعرب المضارع للعلة التي تقدمت، وبني الماضي على حركة لشبهه بالمضارع في وقوعه صفة وصلة وحالاً وشرطاً ومسنداً

بعد النواسخ، بخلاف الأمر، فكما اشتركا في الخروج عن الأصل كذلك اشتركا في العود إليه بالنون، وقيل: بني لتركيبه معها؛ لأنَّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد، وإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحق الاتصال لكونه على حرف واحد تأكد امتزاجه، وهذا يقتضي أن يبنى إذا اتصل به ألف الجمع، أو واوه أو ياؤه، لكن منعه من ذلك شبهه بالمثنى والمجموع، كما منع أي من البناء شبهها ببعض وكل معنى واستعمالاً، وقيل: بني لنقصان شبهه بالاسم؛ لأن النون لا تلحق الأسماء"(١٧) .

٢- إعراب الأسماء الستة:

يظهر تأثر الحكم النحوي في الأسماء الستة حتى تعرب بالحروف أعني الواو رفعاً والألف نصباً والياء جرّاً بالصيغة الصرفية التي يأتي اللفظ عليها، فإنْ كان الاسم مفرداً أعرب بذلك وإلّا فإنْ ثني أو جمع أو صغر أو أضيف خرج عن الحكم النحوي المقرر في إعراب هذه الأسماء، ويتضح ذلك من أنَّ الأسماء الستة وهي: (أخوك وأبوك وحموك وفوك وذو مالٍ وهنوك) ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء بشروط؛ الأول: أن تكون مفردة، أي: دالة على واحد، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾ (سورة القصص، من الآية: ٢٣)، أمَّا لو ثُنِّيت أو جُمعت تغيرت الحالة الإعرابيّة إلى إعراب ما نُقلت إليه من التثنية أو الجمع، فحينئذٍ لو ثُنِّيت أُعربت إعراب المثنى، نحو: (جاء أبوان)، فـ (أبوان) فاعل مرفوع ورفعه الألف نيابةً عن الضمة؛ لأنه مثنى(١٨).

وقد تحدث ابن هشام (ت٧٦١هـ) عن شريطة كون هذه الأسماء مفردة، فقال:" فلو كانت مثناةً أُعربت بِالْألف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً كما تعرب كل تَثْنِيَة تَقول: (جاءني أبوانِ) و(رأيت أبوين) و(مررت بأبوين) وإن كانت مجموعة جمع تكسير أُعربت بالحركات على الأصل كقولك: (جاءني آباؤك) و(رأيت آباءك) و(مررت بآبائك) "(١٩).

وهكذا تتغير العلامة الإعرابية لهذه الأسماء من الإعراب بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جرّاً في حال كونها مفردة إلى الإعراب بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً حال كونها بصيغة التثنية، ثمَّ إلى الإعراب بالضمَّة رفعاً والفتحة نصباً والكسر جرّاً، وما ذلك إلَّا لتغير الصيغة الصرفية لهذه الأسماء من المفرد إلى المثنى وإلى الجمع.

والشرط الثاني لإعراب هذه الأسماء بالحروف أن تكون مكبرة، نحو: (جاء أبوك) و(رأيت أباك) و(مررت بأبيك)، فإن صُغِّرت أُعربت بالحركات فتقول: (جاء أُبَيٌّ وأُخَيٌّ وذُوَيٌّ وحُمَيٌّ وفُمَيٌّ)، فحركة الرفع لهذه الأسماء تتغير حينئذ من الألف إلى الضمة؛ إذ تعرب فاعلاً وعلامة رفعها الضمة الظاهرة(٢٠).

فقولهم: أن تكون مكبّرةً يحترز به " من أن تكون مصغّرةً؛ فإنَّها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة، نحو: (هذا أُبي زيدٍ)، و(ذُويُّ مالٍ)، و(رأيتُ أُبيَّ زيدٍ)، و(ذُويَّ مالٍ)، و(مررتُ بـ (أُبيِّ زيدٍ)، و(ذُويِّ مالٍ)"، ويلحظ هنا تغير العلامة الإعرابية من الواو في حالة الرفع إلى الضم عند التصغير، ومن الألف في حالة النصب إلى الفتحة، ومن الياء إلى الكسر في حالة الجر، وذلك بسبب تغير الصيغة الصرفية لهذه الأسماء من المكبر إلى المصغر.

وعلّل الرضي (ت٦٨٦هـ) هذا التغير الإعرابي بقوله:" وكذلك – أي: المعربات بإعراب الحروف – إذا صغرت؛ لأنَّ المصغر منها تتحرك عينه ولامه وجوباً، ليتمَّ وزن (فُعيّل)، وحرف العلة المجعول إعراباً يجبُ سكونه؛ ليشابه الحركة"(٢١).

٣- جمع المذكر السالم:

يتأثر الحكم النحوي المتعلق بإعراب جمع المذكر السالم بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً بالصيغة الصرفية التي تقبل الجمع المذكور من العلمية والوصفية ولكن هنالك ألفاظ يراد جمعها الجمع المذكور وإجراء الحكم الإعرابي عليها بالحروف وهي لا تتصف بالعلمية والوصفية كأسماء الأجناس مثل (رجل) ولكن يفيدنا علم الصرف معرفة بتحويل هذا الاسم الجامد إلى وصف صالح للجمع، وذلك من خلال تصغيره؛ لأنَّ التصغير يجعل الاسم الجامد بمنزلة المشتق؛ لأنَّ التصغير بمنزلة الوصف مما يجعل جمعه سائغاً فيعرب بالحروف حالة الجمع المذكور، فمن المعروف أنَّ الجمع جمعان: جمع تصحيح وجمع تكسير، فإذا صُغِّر الجمع – مراداً به تقليل عدده – فما كان من الجمع صحيحاً بالواو والنون في جمع المذكر السالم، نحو: (الزَّيدِين) أو بالألف والتاء، نحو: (المسلمات) في جمع المؤنث السالم "فإنّ تحقيرَ هذا وما كان نحوه على لفظه، تقول: (هؤلاء الزُّيَيْدون)، و(رأيت الزُّيَيْدِين)، و(هؤلاء المُسَيلِماتُ)، و(رأيت المُسَيلِماتِ)؛ وذلك لأنّا لو صغّرنا جمعاً من جموع الكثرة، لرددناه إلى الواحدة، ثم نجمعه جمعَ السلامة، فلأن يبقى ما كان مجموعاً جمعَ السلامة على لفظه في التَّحقير أَوْلى"(٢٢)، وعندئذ الحركة الإعرابية ثابتة في المكبَّر والمصغَّر رفعاً ونصباً وجراً، فنقول في المكبر: (جاءَ الزَّيدُونَ)، و(رأيتُ الزَّيدِينَ)، و(مررتُ بالزَّيدِينَ)، وفي المصغَّر: (جاءَ الزُّيَيْدون)، و(رأيتُ الزُّيَيْدين)، و(مررتُ بالزُّيَيْدِينَ)، بالواو رفعاً، وبالياء نصباً وجراً.

وأمّا جمع التكسير، فهو على قسمين: جمعُ قلّة، وجمعُ كثرة، وأبنيةُ القلّة أربعةٌ: (أَفعُلُ)، و(أَفعِلَةٌ)، و(أَفعالٌ)، و(فِعلَةٌ)؛ فإذا صُغِّر شيءٌ من ذلك، صُغِّر على لفظه، فنقول في نحو: (أَكلُبٍ): (أُكَيلِبٌ)، وهنا أيضاً الحركة الإعرابية ثابتة في الحالات الثلاث، رفعاً ونصباً وجراً(٢٣).

أمَّا جموعُ الكثرة فلا تُصغَّر على لفظها" بل تُرَدُّ إلى جموع القِلَّةِ إن كان للاسم جمع قلَّة؛ وإلَّا تُرَدُّ على المفرد، ثمَّ يُصغَّر المفرد ويجمع بالواو والنون إن كان مذكَّرًا، وبالألف والتاء إن كان مؤنثًا. فتقول في تصغير: (فُلُوس): (أُفَيلِسٌ)، وفي تصغير: (رجال): (رُجَيلُون)"[٢٤]، ويلحظ هنا اختلاف الحركة الإعرابية نتيجة التصغير؛ فبعد أن كان يعرب إعراب المفرد في جمع التكسير أصبح يعرب إعراب جمع المذكر السالم بعد التصغير، فغيّر من الضمة في حالة الرفع إلى الواو، ومن الفتحة إلى الياء في حالة النصب، ومن الكسرة إلى الياء في حالة الجر.

وصرَّح أبو حيان الأندلسي بأنَّ جمع الكثرة يرد إلى مفرده إن لم يكن له جمع قلة، ثم يجمع جمع المذكر السالم، فقال: " وإن لم يكن له جمع قلة بل جمع كثرة، وكان لمذكر عاقل، كرجال و (سكارى) رددته إلى مفرده، وجمعته بالواو والنون فقلت: (رجيلون)"[٢٥]؛ وإنما جمع كذلك- ولم يجمع مكبره- لاستحالة جمعه جمع تكسير؛ إذ يؤدي ذلك إلى حذف ياء التصغير، فيذهب المعنى الذي جيء بها لأجله، فلما تعذر التكسير لم يبق إلا التسليم[٢٦].

فجمع المذكر السالم إمَّا علَمٌ أو صفة، فيقولون: ويشترط في الجمع أن يكون علمًا لمذكر عاقل خاليًا من تاء التأنيث ومن التركيب، فإن لم يكن علما لا يصح جمعه بواو ونون، كرجل اسم جامد يدل على ذات، فلا يقال: (رجلون) لتخلف شرط العلمية، لكن الجامد إذا صُغِّر جاز جمعه بواو ونون، فإذا قيل: رُجَيل، صحَّ أن تجمعه فتقول: رُجيلون)؛ لأنَّه صار صفة فهو في قوة: رجل صغير"[٢٧].

٤- تصغير نحو: (عطاء):

إنِ اتفق اجتماعُ (ياء التصغير) مع ألف منقلبة عن واو وبعدها همزة منقلبة عن الواو تقلب الألف ياء؛ إذ يؤدي إلى اجتماع ثلاث ياءات نحو: (عطاء)، أصله: (عطاوٌ) قلبت الواو همزةً لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة، وإذا صغِّر قلبت الهمزة فعادت ياء؛ لوقوعها في الطرف؛ فاجتمعت ثلاث ياءات، الياء الأولى ياء التصغير، والياء الثانية هي المبدلة عن ألف (عطاء)، والياء الثالثة هي لام الكلمة؛ فلمَّا اجتمعت ثلاث ياءات حذفت الأخيرة نسياً؛ لكراهة توالي الأمثال؛ واشترطوا في ذلك بقاء بناء التصغير بعد الحذف، فيكون (عُطَيٌّ) على وزن (فُعَيٌّ) لا (فُعيل) إلَّا أنَّه يعامل معاملته نحوياً، فالبناء محافظٌ على تصغيره، فضلاً عن أنَّ الاجتماع في الطرف أو في حكمه؛ وإنَّما حذفت الياء للتخفيف[٢٨].

وقد اختلف الصرفيون في هذا الحذف على قولين: إنَّه حذف اعتباطي، أو إنَّه حذف إعلالي، ويترتب على ذلك خلاف نحوي، يتمظهر في أن الإعراب لفظيٌّ أم تقديريٌّ ؟

ويمكننا توضيح ذلك بالتفريق بين (عُطَيّ) و(قاضٍ)، فالأخير حذفت الياء منه إعلالياً؛ إذ أصله : (قاضيٌ) استثقلت الضمة على الياء فحذفت فاجتمع ساكنان فحذفت الياء فصار (قاضٍ)، فنقول عند تركيبه في جملة: (هذا قاضٍ)، و(مررت بقاضٍ) و(رأيت قاضياً)، فالإعراب عندئذٍ تقديري على الياء المحذوفة لا على الضاد، في حين أنَّ الحذف في (عُطَيٌّ) على القول بأنَّه حذفٌ اعتباطيٌ حذفت الياء منه حذفاً نسياً، فكأنَّ اللام المحذوفة ليست هي اللام الأخيرة؛ بل الياء الموجودة هي اللام الأخيرة؛ لأنَّ المحذوف سقط بالكلية؛ لذا نقول عند تركيبه في جملة: (هذا عُطَيٌّ) و(مررت بعُطَيٍّ) و(رأيت عُطَيّاً)، وهذا إعراب لفظي، وعلى القول بأنه إعلالي فالإعراب تقديري، قال الجاربردي (ت٧٤٦هـ):" حذفت الأخيرة استثقالاً للياءات، وخصت الأخيرة بالحذف؛ لتطرُّفها وكثرة تطرق التغيير إلى الأواخر، وإذا حذفت صارت نسياً، وجعل الإعراب على ما قبلها، فيقال: (هذا عُطَيٌّ) و(مررت بعُطَيٍّ) و(رأيتُ عُطَيّاً)، ولو اعتدَّ بها لقيل: (عُطَيٌّ) في الرفع والجرِّ مع أنَّه غير مسموع في (عطِيّ) ومسموع في (أحي) كما سيأتي، و(عُطَيّاً) في النصب كـ(قاضٍ)"[٢٩].

وذهب أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) إلى أنَّ بعض ما هو نحوُ: (عُطَيٌّ) يعلُّ إعلال (قاضٍ)، ويكون إعرابه تقديرياً في حالتي الرفع والجرِّ، ولفظيّاً في حالة النصب؛ فيكون (عُطَيٌّ)؛ قد حذفت الياء منه عندئذٍ حذفاً إعلاليّاً مثل (قاضٍ)، قال ابن جماعة (ت٨١٩هـ) عن (عُطَيٌّ:" بكسر الياء؛ لأنَّه حينئذٍ على القول المرجوح يكون المحذوف في حكم الثابت، فيصير كـ(قاضٍ)، فينبغي أن يقال في الرفع: (عُطَيٌّ) بكسر الياء"[٣٠].

فالمذهبان متفقان على حذف الياء إذا اجتمعت ثلاث ياءات؛ لكنهم اختلفوا في كون الحذف اعتباطياً أم إعلالياً، ويترتب على ذلك أنَّ الإعراب إمَّا تقديري أو لفظي.

٥- تصغير نحو (أحوى):

ويبدو أنَّ للتصغير وقوانينه تأثيره الظاهر في الأحكام النحوية؛ ولذا نتوقف عند تصغير لفظ (أحوى) المشتق من (الحوة) يكون أصل (أحوى)، وهي: لون يخالطه الكمتة[٣١] في كونه ممنوعاً من الصرف أو مصروفاً؛ فعند من يُعِلُّ (أُسيود) فيقول: (أُسَيِّد)، و" (أُحَيْوِوُ) قُلبتِ الواوُ الأخيرة ياءً؛ لوقوعِها مُتطرِّفةً مكسوراً ما قبلَها، ثُمَّ قُلبتِ الواوُ الأخرى ياءً أيضاً؛ لاجتماعِ الواوِ والياءِ، والأُوْلى منهما ساكنةٌ فصارَ (أُحَيْيٌ)، فحُذفتِ الياءُ الأخيرةُ (نَسْيَاً)؛ لاجتماعِ ثلاثِ ياءاتٍ"[٣٢] ، ويترتب على هذا القول عدم انصرافه.

فـ (أُحيٌّ) غيرُ مُنصرفٍ عندَ سيبويه؛ إذ يقول:" ولا تَصرِفُه؛ لأنَّ الزيادةَ ثابتةٌ في أوّله، ولا يُلتفَتُ إلى قلَّته كما لا يلتفت إلى قلَّة يَضَعُ"(٣٣)، فهو غير منصرف للوصف ووزن الفعل.

والحق أنَّ هذا ليس رأي سيبويه فحسب بل معه كثيرٌ من النحويين، وقد علَّل الرضيُّ عدمَ الصرفِ بقوله:" لأنَّه وإنْ زال وَزْنُ الفعل لفظاً وتقديراً أيضاً بسبب حذف اللام نَسْياً، لكنَّ الهمزةَ في الأوَّلِ تُرشِدُ إليه وتُنبِّهُ عليه"(٣٤).

وبالمثل ذهب النقرة كار (٧٧٦هـ) إلى عدم صرف (أُحَيَّ)، فقال:" غيرُ مُنْصَرِفٍ عندَ سيبويهِ وأكثرِ النَّحويينَ؛ للوصفِ ووزنِ الفعلِ؛ لأنَّ الهمزةَ الزَّائدةَ في أوَّلِه مُنبِّهةٌ على صيغةِ المُكبَّرِ؛ فلا اعتبارَ بحذفِ اللَّامِ؛ ولذا مُنِعَ صَرْفُ (يَعِدَ ويَضَعَ) اتِّفاقاً؛ لوجودِ زائدةٍ في صدرِهما منَ الزَّوائدِ المُطَّردِ زيادتُها في أوَّلِ الفعلِ، فيُقالُ على تقديرِ عدمِ صَرْفِه: (هذا أُحَيٌّ، ورأيتُ أُحَيَّ، ومررتُ بأُحَيَّ) "(٣٥).

وذهب عيسى بن عمر (ت١٤٩هـ) إلى صرف (أُحَيّ) مع حذف الياء نسياً، فيقول: (هذا أُحيٌّ)، و(رأيت أُحيّاً)، و(مررت بأُحَيٍّ)، وعلَّل ذلك بأنَّ صيغةَ (أفعلَ) لم تبقَ بعدَ حذفِ الياءِ الأخيرةِ نَسْيَاً فيكونُ مُنصرِفاً كما أنَّ (خيراً وشرًّا) مُنصرفانِ، معَ أنَّهما في الأصلِ (أخيرُ وأَشرُّ)، وردَّ النقرة كار ذلك بقوله:" إنَّ في (أُحَيَّ) ما يُنبِّه على وزن الفعل وهو الهمزة، بخلاف (خيرٍ وشرٍ)"(٣٦).

والتنوين في (أُحَيٍّ) عند سيبويه للعوض؛ لأنَّ مُجرَّدَ مجيءِ التنوين في الكلمة لا يدلُّ على انصرافها كما في تصغير (أعلى) فقد قالوا: (أُعَيْلٌ) وأصله: (أُعَيْلِيٌ) بالتنوين، والإعلالُ مُقدَّمٌ على منع الصرف؛ فحذفت الياء بعد حذف ضمتها للاستثقال؛ لالتقاء الساكنين بينها وبين التنوين، في حين أنَّ عيسى بن عمر لمَّا رأى انصرافها جعل التنوين فيها للصرف، ثمَّ حذف تنوين الصرف لوزن الفعل تقديراً، ثمَّ عوِّض التنوين من الياء(٣٧).

وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أنَّ لفظ (أحيٌّ) بالياء المكسورة مع التنوين في حالتي الرفع والجر، و(أحياً) بفتح الياء الثالثة في حالة النصب؛ " لأنَّ حذفَ الياءِ عندَه إعلاليٌّ، ويكونُ حكمُه حكمَ (قاضٍ)، وليسَ حذفُه عندَه (نَسْيَاً) واعتباطاً، والتَّنوينُ عندَه إمَّا تنوينُ الصَّرفِ أو تنوينُ العوضِ عنِ الإعلالِ"(٣٨).

ورجَّح أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) رأي عيسى ابن عمر بقوله: " وقول عيسى في هذا الصرف أقرب من قولِ أبي عمرو في الجمع بين ثلاث ياءات؛ لأن عيسى حاول بقوله هذا مقيساً على مسموع، وقول أبي عمرو يردُّهُ الاستعمال وإن كان له وجه من القياس، إلَّا أنَّ لأبي عمروٍ أن يقول: هذا الذي أجزتُ فيه اجتماع الياءات الثلاث ليس هو ما تمتنع الياءات الثلاث منه، ألا ترى أنها امتنعت في "سُمَيَّةَ"، و(سُمَيَّة) ليس على وزن من أوزان الفعل، و"أُحيْيٌ" على وزن الفعل إلَّا أنَّ الذي

يدلُّ على امتناع ذلك، أعني الجمعَ بين هذه الياءات الثلاث أنَّه لا شيءَ أقربُ إلى الفعل من المصدر"(٣٩).

وقد أبطل الجاربردي (ت٧٤٦هـ) كون التنوين للصرف أو للعوض على رأي أبي عمرو بن العلاء، فقال:" وكلاهما باطلان، أمَّا الأول فلأنَّه يَلزمُه أنْ يقول: (عُطَيٌّ) بكسر الياء في الرفع والجر، و(عطيّاً) في النصب؛ إذ لا فرق بين البابين ولا قائلَ به، وأمَّا الثاني فلوجهين، الأول: ... أنَّ إعلال (أحي) عنده كإعلال (قاضٍ)، الثاني: أنَّه يلزمه صرف (أُفَيْضِلَ)؛ إذ التصغير كما دخل في (أحي) دخل في (أفيضلَ)، فإنْ قال أبو عمرو: الفرق أنَّ (أفيضلَ) باقٍ على كمال صيغة (أفعل) وهذا خرج عنها بالحذف، أُجيبَ: بأنَّ الإعلال غيرُ مخلٍ بالزنة بدليل منع صرف (أعلى)؛ فإنْ قال: الفرق بين (أعلى) و(أحي) أنَّ الألف في (أعلى) ثابتة، وليس الياء في (أحي) كذلك، فمنع صرف (أعلى) لبقاء الألف، ولم يمنع (أحي) لحذف الياء، أُجيبَ: بأنَّ ثبوت الألف في (أعلى) مُتفرِّعٌ على فرع صرفه؛ لأنَّه لو صرف لزال الألف؛ لالتقاء الساكنين كزوال الياء على مذهبه حينئذٍ، فلو كان منعُ صرفِه لثبوتِ الألفِ لزمَ الدور"(٤٠).

والحاصل أنَّهم اختلفوا في حقيقة حذف الياء الأخيرة من نحو: (أحي) على قولين، الأوَّل: أنَّ الحذفَ إعلاليٌّ وهو قول أبي عمرو بن العلاء، فيقول: (هذا أحيٌّ) و(مررت بأحيٍّ)، ويعامل معاملة (قاضٍ) في أنَّ الإعراب تقديريٌّ، والثاني: أنَّ الحذفَ اعتباطيٌّ وهو قول سيبويه وكثير من النحويين وعلى مذهبهم يكون الإعراب لفظيّاً، ولكنهم اختلفوا على قولين في إعرابه، أحدهما: غير منصرف للصفة ووزن الفعل، وثانيهما: منصرف، وكل هذه الأحكام النحوية ترتبت على قياسه الصرفي وكيفية تصغيره.

أمَّا مَن لم يُعلَّ؛ فيقول: (أسيود) عند تصغير (أسود) أعني من غير قلب الواو الواقعة بعد ياء التصغير ياءً فقياسه: (أُحْيَوٍ) بالواو المكسورة مع التنوين في حالتي الرفع والجر، وأصله: (أُحَيْوِيٌ)، استثقلت الضمة على الياء فحذفت، فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقاء الساكنين؛ لأنَّ الإعلالَ مُقدَّمٌ على منع الصرف، وحُذِفَ بعد ذلك تنوينُ الصّرف لوزن الفعل، فخُشِيَ من رجوع الياء لزوال علة حذفها فعوِّض عنها التنوين، ويقول في حالة النصب: (أحيويَ) بالياء المفتوحة من غير تنوين في حالة النصب.

وقد جمع أبو حيان بإيجاز هذه الآراء، فقال:" فإن كان ذلك من باب (أحوى) و(ألوى)؛ فإنْ صغَّرتَ على قولِ مَن أظهر فقال: (أسيود) قلت: (أحيوٍ) رفعاً وجراً، و(أحيويَ) نصباً، أو على قول من قال: (أُسيِّد) فأدغمَ، فأبو عمرو: (أحيٌّ) رفعاً وجراً، و(أحياً) نصباً جعله كـ (أُعَيِّم)، وعيسى بن عمر:

(أحيٍّ) محذوفَ الياء مصروفاً جعله كـ (عُطَيٍّ)، ويونسُ يحذفُ الأخيرةَ ويجعلُ فيما يليها الإعرابَ، ويمنعُ الصرفَ، وهو اختيارُ سيبويه والمبرد"(٤١).

٦- الفعل المبني للمجهول:

ينقسم الفعل إلى: مبني للمعلوم، وهو ما ذكر معه فاعله، نحو: (حفظَ زيدٌ الدرسَ)، وإلى: مبني للمجهول، وهو ما حذف فاعلُه وأقيم مفعولُه مقامه، نحو: (حُفظ الدرسُ)، وعندئذ تتغير صورة الفعل عن أصلها؛ فإنْ كان ماضياً ضُمّ أوّلُه وكُسِرَ ما قبلَ آخره، ويُضمُّ الثَّالثُ مع همزةِ الوصلِ، والثّاني مع التَّاء خوفَ اللّبس، ومعتلّ العين الأفصح (قيل) و (بيع)، وإنْ كان مُضارعاً ضُمَّ أوّلُه وفتح ما قبل آخره، ومعتلّ العين ينقلب فيه ألفاً(٤٢).

فكل فعل يبنى للمجهول، لا بدَّ أن يحصل معه أمور ثلاثة: حذفُ الفاعل، وإقامةُ المفعول مقامه، وتغييرُ الفعل إلى صيغةِ (فُعِلَ)، ولتحويل الصيغة الصرفية من المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول أثر في تعدد الاحتمالات الإعرابية، ويظهر هذا الأثر واضحاً في قوله ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ ﴾ (سورة البقرة، من الآية: ١٧٣)، فقد قرئ الفعل (حرم) بصيغة المعلوم والمجهول، فتقرأ" الميتة بالنصب، فتكون (ما) هاهنا كافة، والفاعل هو الله، وتقرأ بالرفع على أن تكون (ما) بمعنى (الذى)، و(الميتة) خبرُ إنَّ والعائد محذوف تقديره: حرمه الله، ويقرأ (حُرِّم) على ما لم يسمَّ فاعله، فعلى هذا يجوز أن تكون (ما) بمعنى الذي، والميتة خبر إنَّ، ويجوز أن تكون كافة، والميتة المفعول القائم مقام الفاعل"(٤٣)، فيظهر من ذلك أثر تحويل صيغة الفعل في شمول التركيب الوجهين الإعرابيين المذكورين كليهما(٤٤).

ومن ذلك أيضاً البيت الشعري الذي أورده سيبويه(٤٥):

ليُبْكَ يَزيدُ، ضارعٌ لِخصُومَةٍ ومختَبِطٌ مما تُطيحُ الطَّوائحُ

فيروى بصيغتين: (ليُبكَ) فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو مبني للمجهول: واللَّام لام الأمر، ويزيد: نائب فاعل، وضارع: فاعل فعل دل عليه (ليبك)، أي: ليبكه، والثانية: (ليَبكَ) ببناء الفعل للمعلوم، فيكون (يزيد) مفعولاً مقدماً، و(ضارع) فاعلاً مؤخراً(٤٦).

وقد وجَّه ابن هشام البيت على صيغة المبني للمجهول، فقال:" فإنَّه لمَّا قال: (ليُبْكَ يَزيدُ)، ببناء الفعل للمفعول عُلِمَ أنّ ثَمَّ باكياً لم يُبيّنه؛ فتشوَّقت نفس السامع إلى معرفته، فقدَّرَ أنَّهُ سأل فقال: من يُبكيه؟ فقال مُجيباً له: (ضارع)، أي: يَبكيه (ضارع ومختبط)، يقول: إنَّهُ كان لنصره للمظلوم ولمواساته

للفقراء يَقصده هذان النوعان من الناس، فينبغي أنْ يبكي عليه الآن كلُّ ذليلٍ لا ناصرَ له، وكلُّ محتاجٍ قد أهلكته حوادثُ الزمان، وتركته لا معينَ له"(٤٧).

وقد استحسن هذا الوجه، فبعد أن أورد توجيهاً مفاده أنَّ (يزيد) منادى في البيت، و(ضارع) مفعول (يبكي)، والتقدير: يا يزيد يجب بعدك أن يبكي الذليل والمحتاج؛ فإنَّهما قد هلكا بهلاكك، قال:" والتوجيه الأول أولى؛ لأنَّه رُوي: (لِيَبْكِ يزيدَ)، بفتح ياء (يبك) وكسر كافه، ونصب يزيد، فلما ظهر (ضارعٌ) فاعلاً في هذه الرواية استحق أن يقدَّرَ فاعلاً في الأخرى ليستويا"(٤٨).

وقد فضّل الخطيب القزويني (ت٧٣٩هـ) صيغة المبني للمجهول على صيغة المبني للمعلوم، فقال:" وفضل هذا التركيب أي: تركيب المبني للمفعول على خلافه، أعني (ليبك يزيدَ ضارعٌ)، ببناء الفعل للفاعل ونصب (يزيد) من وجوه، أحدها: أنَّ هذا التركيب يُفيد إسناد الفعل إلى الفاعل مرتين إجمالًا ثم تفصيلًا، والثاني: أنَّ نحوَ (يزيد) فيه ركن الجملة لا فضلة، الثالث: أنَّ أوله غير مطمع للسامع في ذكر الفاعل، فيكون عند ورود ذكره كمن تيسرت له غنيمة من حيث لا يحتسب، وخلافه بخلاف ذلك"(٤٩).

٧- الإفراد والتثنية وأثرهما على إرادة العطف:

أجمع النحويون على جواز العطف على محل (اسم إنّ) المكسورة بالرفع بشرط أن يمضي الخبر لفظاً أو تقديراً، فاللفظ نحو: (إنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ)، والتقدير نحو: (إنّ زيداً وعمرو قائم)، وتقديرهما: (إنَّ زيداً قائم وعمرو قائم)، بخلاف نحو: (إنّ زيداً وعمروٌ قائمان)؛ إذ يؤدي إلى العطف قبل إتمام الخبر، وهو محل خلاف بين النحويين، فذهب:" الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر، واختلفوا بعد ذلك؛ فذهب الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فيه عمل (إنَّ) أو لم يظهر، وذلك نحو قولك: (إن زيدًا وعمروٌ قائمان، وإنك وبكرٌ منطلقان)، وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل (إن)، وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال"(٥٠).

أمَّا الكوفيون فاستدلوا على الجواز بالنقل والقياس، وأمَّا البصريون فاحتجوا على المنع:" بأنَّك إذا قلت: (إنك وزيدٌ قائمان) وجب أن يكون (زيد) مرفوعاً بالابتداء، ووجب أن يكون عاملاً في خبر (زيد)، وتكون (إنَّ) عاملة في خبر (الكاف)، وقد اجتمعا في لفظ واحد؛ فلو قلنا: إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر لأدَّى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد (قائمان) عاملان، وذلك محال"(٥١).

إلَّا أنَّ المبرّد (ت٢٨٥هـ) من البصريين" جوّز العطف بالرفع على اسم إنّ قبل مضيّ الخبر – لا

لفظاً ولا تقديراً – بشرط أن يكون اسم (إنّ) مبنيّاً نحو: (إنّي وزيدٌ ذاهبان)؛ لأنّ اسم إنَّ لمّا كان مبنيّاً لم تعمل فيه (إنّ) فلم تعمل في الخبر أيضاً، فيكون الخبر معمولاً للابتداء فقط، وقد ثبت بالنصّ عن العرب قولهم: (إنك وزيد ذاهبان)"[٥٢].

وأمّا: (إنّ زيداً وعمروٌ ذاهبان) فالمبرّد وغيره من البصريين متفقون على امتناعه خلافا للكوفيين؛ ومردُّ المنع عند البصريين:" أنهم منعوا رفع المعطوف قبل الاستكمال؛ لأنَّ العامل في خبر المبتدأ هو المبتدأ، وفي (خبر إنَّ) هو (إنَّ) فيكون (قائمان) من قولك: (إنَّ زيدًا وعمروٌ قائمان) خبرًا عن (إنَّ وعمرو) معًا، فيعمل عاملان مستقلان في معمول واحد، ولا يجوز ذلك"[٥٣].

ويلحظ هنا أنَّ للتثنية والإفراد دلالة على إرادة العطف وعدمه في الجملة، وما ينجم عن ذلك من امتناع وجواز، فالتثنية في نحو: (إنَّ زيداً وعمروٌ ذاهبان) دلت على اعتبار العطف على المحل قبل مجيء الخبر، وذلك ممنوع عند البصريين، والإفراد في نحو: (إنَّ زيداً وعمرو ذاهب) دلَّ على أنَّ الإخبار متقدم تقديراً، ثمَّ أريد العطف على المحل، ويكون من حذف خبر الثاني؛ لدلالة الخبر الأوَّل عليه، وهكذا كانت القرينة الصرفية ذات أثر في الحكم على امتناع التركيب النحوي الأوَّل بخلاف الثاني، فالتحليل النحوي يولي مقصد المتكلم الاهتمام من خلال النظر في سبب الإفراد والتثنية وتأثيرهما على توجيه المنطوق الصادر من الفصحاء صحةً وامتناعاً.

٨- **(ال) الداخلة على (بنات أوبر):**

اختلف النحويون في (أل) الداخلة على (بنات أوبر) في قول الشاعر[٥٤]:

ولقد جَنَيْتُكَ أكمؤاً وعَساقِلاً ولقد نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

فذهب سيبويه إلى أنَّ (بنات أوبر) معرفة؛ لامتناعه من الصرف، فقال في (هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعاً في الأمة):" ومنه أبو جخادب، وهو ضرب من الجنادب، كما أنَّ (بنات أوبر) ضربٌ من الكمأة، وهي معرفة"[٥٥]، وبناءً على رأي سيبويه قالوا (أل) فيه: زائدة للضَّرورة، وقد منع من الصرف للعلمية والتأنيث، وقال ابن جني (ت٣٩٢هـ): سألت الأصمعيّ عن هذا فقال:" الألف واللام في (الأوبر) زائدة"[٥٦]؛ لأَنَّ (ابن أوبر) علمٌ على نوع من الكمأة، ثمَّ جمع على (بنات أوبر) كما يُقال فِي جمع ابن عرس: بنات عرس، ولا يُقال: بنو عرس؛ لأَنَّهُ لما لا يعقل، والعلم لا تدخله (أل)، فراراً من اجتماع مُعرِّفين، وهما حينئذ: العلمية و(أل) [٥٧].

وقيل: (أل) فيه للمح الأَصْل؛ لِأَنَّ (أوبر) صفة كـ (حسن وحسين وأحمر)، أي: زائدة لمعنى لمح الأصل، ويراد به: الإلتفات إلى المعنى الذي نقل عنه العلم، وذلك نحو: (العباس)، فهو يشير إلى

معنى العبوس؛ فقولنا: (جاء عباس) يشير إلى العلم لا إلى معناه، وأمَّا قولنا: (جاء العباس) فإنه يشير إلى معنى العبوس، كأننا قلنا: جاء الذي يعبس كثيراً[٥٨].

فعلى الرأي الأول زيادة (ال) للضرورة الشعرية؛ وهو عمل اضطراري يلجأ إليه الشعراء؛ ليحافظوا على وزن الشعر ويخرجوا على القواعد الصرفية والنحوية، وعلى الرأي الثاني زيادة (ال) للمح الأصل، وهو ضرب اختياري يلجأ إليه الشاعر وغير الشاعر لغرضٍ يريد أن يحققه وهو لمح الأصل[٥٩].

وقد غلَّط السيرافي (ت٣٦٨هـ) كون (أل) زائدة، فقال:" وهذا غلطٌ؛ لأنهما لو كانتا لا تأثير لدخولهما وكانتا في نية الطرح لكان الاسم الذي يدخلان عليه باقياً على لفظه من التنوين ومنع الصرف"[٦٠]، لكن الذي منع التنوين فيه هو العلمية والتأنيث، فكون (أل) زائدة لا يقتضي أنَّ الاسم منصرف.

وذهب المبردِ إلى أنّ (بنات أوبر) نكرة[٦١]، وعليه فـ (أل) هنا للتعريف، فتكون أصلية غير زائدة، قال أبو علي الفارسي:" ويجوز أن تجعله للتعريف على أن (أوبر) نكرة، وإنما امتنع من الصرف في قولهم: (بنات أوبر) للوصف لا للتعريف؛ ألا ترى أن سيبويه قد أجاز في (ابن عِرْس) في قول مَن قال: (هذا ابنُ عِرْسٍ مُقْبِلٌ) أن يكون نكرة، فكذلك يكون (أوبر) نكرة على هذا الحد، ثم يتعرَّف باللام"[٦٢].

والحاصل أنَّ التوجيه النحوي يتأثر بطبيعة الصيغة الصرفية، فدلالة (أل) الداخلة على (بنات أوبر) إنْ كانت الصيغة موضوعة للعلمية، فـ (أل) زائدة وليست تعريفية؛ لأنَّ الأعلام لا تتعرَّف، وإن كانت جمعاً لـ (ابن أوبر) وهو نكرة، تكون (ال) معرفة؛ لأنَّ الجمع نكرة حينئذٍ، وهذا إن كان (ابن أوبر وبنات أوبر)جامدين، وأمَّا على القول بأنَّهما وصفان فتكون (أل) للمح الأصل.

وقد جمع ابن هشام هذه الآراء موجزاً بقوله" "فقيل زائدة للضَّرُورة؛ لأَنَّ (ابن أوبر) علمٌ على نوع من الكمأة ثمَّ جمع على (بنات أوبر) كما يُقال في جمع (ابن عرس): (بنات عرس) ولا يُقال: (بنو عرس)؛ لأَنَّهُ لِما لا يعقل... وقيل: (أل) فيه للمح الأصل؛ لأنَّ (أوبر) صفة كحسن وحسين وأحمر، وقيل: للتعريف وإنَّ (ابن أوبر) نكرَة كـ(ابن لبون)"[٦٣].

الخاتمة

بعد الانتهاء من البحث عن أثر الصيغة الصرفية في الأحكام النحوية، نوجز أهم نتائجه بالآتي:

١- وقف البحث عند المعنى اللغوي والاصطلاحي لمصطلح (الصيغة)، وبيَّن الفرق بينها وبين مصطلح (البنية).

٢-بيَّن البحث تعدد معاني مصطلح (التوجيه) على وفق مباحث علوم العربية، أمَّا التوجيه النحوي فيراد به أن النحوي قد تعرض له قراءة قرآنية أو شاهد شعري يرى بأكثر من وجه إعرابي كأن يرد بالرفع والنصب، فيحاول أن يعمل فكره النحوي وفق القواعد النحوية لإيجاد حل يبين من خلاله تفسيراً مناسباً للحالة الإعرابية المختلف فيها.

٣- أوضح البحث الارتباط الوثيق بين علمي الصرف والنحو؛ إذ يشتركان في أنهما يدرسان الكلمات العربية، فالأول يتناول التغيير الذي يطرأ على بنية الكلمة قبل أن تتشكل مع غيرها في التراكيب، والثاني يبحث الكلمة بعد تشكّلها في الجمل والعلاقات الناشئة بينها نتيجة التركيب لها، فالكلمات العربية لها حالتان حالة إفراد وحالة تركيب، فالبحث عنها وهي مفردة؛ لتكون على وزن خاص وهيئة خاصة للدلالة على معنى مخصوص هو موضوع علم الصرف، والبحث عنها وهي مركبة؛ ليكون آخرها.

٤- أوضح البحث أنَّ المعرفة الصرفية في معرفة جانب مهم من الأحكام النحوية مع ممارسة تأثير عليها، فلا يستغني التركيب النحوي عن المكونات الصرفية؛ إذ العلاقة بين مكونات الجملة تتأثر بنوع الصيغة الصرفية، وقد يؤدي استبدال صيغة بأخرى إلى فساد التركيب أو تغيير دلالته؛ فعلاقة الترابط بين هذين العلمين تتأكد في كون الوظيفة التركيبية في نحو نائب الفاعل والإفراد والتثنية وغيرها لا يمكن إدراكها دون التعرض لمباحث علم الصرف.

٥-كشف البحث أنَّ القرينة الصرفية ذات أثر في الحكم على امتناع تركيب نحوي الأوَّل بخلاف غيره، فالتحليل النحوي يولي مقصد المتكلم الاهتمام من خلال النظر في سبب الإفراد والتثنية مثلاً وتأثيرهما على توجيه المنطوق الصادر من الفصحاء صحةً وامتناعاً.

٦- أظهر البحث تأثر الحكم النحوي المتعلق بإعراب جمع المذكر السالم بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً بالصيغة الصرفية التي تقبل الجمع المذكور من العلمية والوصفية ولكن هنالك ألفاظ يراد جمعها الجمع المذكور وإجراء الحكم الإعرابي عليها بالحروف وهي لا تتصف بالعلمية والوصفية كأسماء الأجناس مثل (رجل) ولكن يفيدنا علم الصرف معرفة بتحويل هذا الاسم الجامد إلى وصف صالح للجمع، وذلك من خلال تصغيره؛ لأنَّ التصغير يجعل الاسم الجامد بمنزلة المشتق.

ثبت المصادر والمراجع

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٢. أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٣. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن العكبري (ت٦١٦هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٤. الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، علي بن حماد الربعي الموصلي (ت٦٦٦هـ)، تح: د. حاتم صالح الضامن، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ –١٩٨٥م.

٥. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧هـ)، ط١، المكتبة العصرية، ، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.

٦. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين بن هشام (ت٧٦١هـ) تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د . ت .ط).

٧. إيجاز التعريف في علم التصريف، ابن مالك، تح: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، ط١، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٢هـ–٢٠٠٢م.

٨. الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني (ت٧٣٩هـ)، تح: بهيج غزاوي، (د.ط)، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٩. البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تح ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠هـ.

١٠. تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى، الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د.ت. ط).

١١. تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تح: د.عبّاس مصطفى الصّالحي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ.

١٢. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، (د.ت).

١٣. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت ٨٢٧ هـ)، تح: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط١، (د. ت).

١٤. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد، المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨ هـ)، دراسة وتح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة –مصر، ١٤٢٨هـ.

١٥. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت،٢٠٠١م.

١٦. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي

(ت٧٤٩هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
١٧. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت،١٩٨٧م.
١٨. حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي، محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد المعروف بابن جماعة (ت٨١٩هـ)، ط٣، عالم الكتب، بيروت– لبنان، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
١٩. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ . ١٩٩٧م.
٢٠. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تح وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م.
٢١. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (د. ت .ط).
٢٢. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: د.حسن هنداوي، ط١، دار القلم –دمشق، ١٩٨٥.
٢٣. شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي (ت ١٣٥١هـ)، تح: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض.
٢٤. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد الأشموني (ت٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ . ١٩٩٨م.
٢٥. شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
٢٦. شرح التّصريح على التّوضيح ، خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ . ٢٠٠٠م ، (د. ط).
٢٧. شرح تصريف العزي، سعد الدين التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، تح ودراسة: د.محمد ذنون يونس الفتحي، ط١، دار الفتح للدراسات والنشر، عمان . الأردن، ١٤٣٨هـ – ٢٠١٧م.
٢٨. شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين حسن بن محمد الأسترآبادي (ت٧١٥هـ)، تح: محمد عبد الحميد عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.
٢٩. شرح شافية ابن الحاجب، عبد الله بن محمد بن احمد الحسيني المعروف بـ (نقرة كار) (ت٧٧٦هـ)، ط٣، عالم الكتب، بيروت– لبنان،١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
٣٠. شرح شافية ابن الحاجب، فخر الدّين أَحمد بن الْحسن الجاربرديّ (ت٧٤٦هـ)، ط٣، عالم الكتب، بيروت– لبنان،١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
٣١. شرح شافية ابن الحاجب، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، (ت ٦٨٦هـ)، تح: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، (د.ط) دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.
٣٢. شرح الشواهد الكبرى (المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية)، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت٨٥٥ هـ)، تح: أ. د. علي محمد فاخر، وأ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، ود. عبد العزيز محمد فاخر،

ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ، مصر، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م

٣٣. شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد، ط١١، القاهرة، ١٣٨٣هـ.

٣٤. شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوقيفية، القاهرة، (د.ت).

٣٥. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٨م.

٣٦. شرح مراح الأرواح، شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز (ت ٨٥٥هـ)، ط٣، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٧٩هـ – ١٩٥٩م.

٣٧. شرح المفصل، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ) قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م ، (د . ط).

٣٨. شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧ هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥.

٣٩. فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، ط١، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.

٤٠. الفلاح شرح المراح، ابن كمال الباشا، (ت٩٤٠هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط٣، ١٣٧٩هـ . ١٩٥٩م.

٤١. الكافية في علم النحو، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن الحاجب (ت: ٦٤٦ هـ)، تح: د. صالح عبد العظيم الشاعر، ط١، مكتبة الآداب – القاهرة، ٢٠١٠م.

٤٢. الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، أبو القاسم يوسف بن علي الهُذَلي (ت٤٦٥هـ)، تح: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب ط١، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م

٤٣. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، الملقب بـ (سيبويه) (ت١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٤٤. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي التهانوي (المتوفى بعد ١١٥٨هـ)، تحقيق: د. علي دحروج، ط١، مكتبة لبنان– بيروت، ١٩٩٦م.

٤٥. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي، (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت.

٤٦. الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي (ت٧٣٢هـ)، دراسة وتح: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان،٢٠٠٠م.

٤٧. اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل (ت٧٧٥هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ١٤١٩هـ .

٤٨. المدارس النحوية، د. شوقي ضيف (ت١٤٢٦هـ)، دار المعارف (د.ت).

٤٩. مختصر المعاني، سعد الدين التفتازاني، ط١، دار الفكر، ١٤١١هـ.
٥٠. المسائل البصريات، أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تح: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط١، مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥هـ.
٥١. المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تح: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
٥٢. معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
٥٣. معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، د.محمد إبراهيم بكارة، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).
٥٤. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تح: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر، دمشق،١٩٨٥م.
٥٥. مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (المتوفى: ٦٢٦هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الثانية، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.
٥٦. المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت (د.ت).
٥٧. الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، ط١، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م.
٥٨. المنصف، ابن جني، ط١، دار إحياء التراث القديم،١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م.
٥٩. النحو الوافي، عباس حسن (ت١٣٩٨هـ)، ط٥، دار المعارف، مصر، (د.ت).
٦٠. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي، (د. ط)، المكتبة التوفيقية – مصر، (د.ت).

الهوامش

(١) تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي: ٥٣٣/٢٢ (صوغ).

(٢) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، الكفوي:٥٦٠.

(٣) تهذيب اللغة، الأزهري: ١٨٧/٦ (وجه)

(٤) اساس البلاغة: ١٠٠٨ (وجه).

(٥) تاج العروس: ٥٤٥/٣٦.

(٦) مفتاح العلوم: ١٨٠.

(٧) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي: ٥٢٧/١.

(٨) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية:٢٥٠.

(٩) ينظر: شرح تصريف العزي، التفتازاني: ١٩.

(١٠) المنصف، ابن جني: ٤.

(١١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، الدماميني: ١٢٨/١.

(١٢) المصدر نفسه: ١٢٨/١، وينظر: البديع في علم العربية، ابن الأثير: ١٢٩/١.

(١٣) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي: ٧٣/١، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك:٤٦/١، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: ٩٣/١، والمدارس النحوية، د. شوقي ضيف:٣٦٠.

(١٤) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي: ١٢٨/١.

(١٥) همع الهوامع: ٧٣/١.

(١٦) ينظر: الكتاب، سيبويه: ٢٠/١، وشرح تسهيل الفوائد، ابن مالك: ٣٧/١.

(١٧) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١٢٨/١.

(١٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٧٦/١، وهمع الهوامع :١٣٥/١.

(١٩) شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام: ٤٦، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي: ٣٢٣/١.

(٢٠) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٣٢٣/١.

(٢١) شرح الرضي على الكافية: ٧٦/١.

(٢٢) شرح المفصل، ابن يعيش: ٤٢٤/٣، وينظر: وشرح الرضي على الكافية: ٣٧٥/٣، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢٣٦/١، وهمع الهوامع: ٣٨٨/٣.

(٢٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٣٣٠/٤، وشرح المفصل: ٤٢٤/٣.

(٢٤) الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور: ٣٣٠.

(٢٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي: ٣٨٤/١.

(٢٦) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٣٠٩/١.

(٢٧) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، الحازمي: ١٤٧.

(٢٨) إيجاز التعريف في علم التصريف، ابن مالك: ١٤٣، وشرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الاسترآبادي: ٣٣٩/١،

([٢٩]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الجاربردي: ٨٤/١.

([٣٠]) حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي: ٨٤/١.

([٣١]) ينظر: جمهرة اللغة، ابن دريد: ٢٣١/١ (الحوة).

([٣٢]) شرح شافية ابن الحاجب، نقرة كار: ٥٧/٢.

([٣٣]) الكتاب: ٤٧٢/٣.

([٣٤]) شرح شافية ابن الحاجب، الرضي: ٢٣٣/٢.

([٣٥]) شرح شافية ابن الحاجب، نقرة كار: ٨٥/٢.

([٣٦]) المصدر نفسه: ٥٨/٢.

([٣٧]) ينظر: شرح الرضي على الكافية:١٥٥/١، والنحو الوافي: ٢٦٦/٤. ٢٦٧.

([٣٨]) شرح شافية ابن الحاجب، نقرة كار: ٥٨/٢.

([٣٩]) ينظر: المسائل البصريات، أبو علي الفارسي: ٣١٧.

([٤٠]) شرح شافية ابن الحاجب، الجاربردي: ٨٦/١ . ٨٨.

([٤١]) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٣٥٦/١.

([٤٢]) الكافية في علم النحو، ابن الحاجب: ٤٧، وينظر: شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي: ٤١.

([٤٣]) إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، العكبري: ٧٦/١.

([٤٤]) قرأ على ما لم يسم فاعله محبوب عن أَبِي عمرٍو، ينظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، أبو القاسم الهُذَلي: ٤٩٥.

([٤٥]) البيت من البحر الطويل، عزاه سيبويه لحارث بن نهيك، وقيل: هو لنهشل بن حري، وقيل: هو للبيد، ولم نعثر على البيت في ديوانه، وقيل: هو لمزرد أخي الشماخ، وقيل: هو لحارث بن ضرار النهشلي، وقيل غير ذلك، ينظر: الكتاب: ٢٨٨/١، وشرح الشواهد الكبرى، العيني: ٩١٥/٢، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي: ٢٩٧/١،

([٤٦]) ينظر: الكتاب: ٢٨٨/١، الخصائص، ابن جني: ٣٥٥/٢، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، علي بن حماد الربعي: ٣٠، وشرح التسهيل: ١١٩/٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٨٥/٢-٨٦، وشرح التصريح على التوضيح: ٤٠١/١.

([٤٧]) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام: ٤٨١، وينظر: معاني النحو، د. فاضل السامرائي: ٢/ ٥١- ٥٢.

([٤٨]) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٤٨١.

([٤٩]) الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني: ١٠٨/٢- ١٠٩، وينظر: مختصر المعاني، التفتازاني: ٧٨، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش: ١٦٠٩/٤.

([٥٠]) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري:١٥١/١.

([٥١]) المصدر نفسه: ١٥٢/١.

([٥٢]) الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل: ٩٥/٢.

([٥٣]) شرح الرضي على الكافية: ٣٥٤/٤، وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤٢١/١.

(٥٤) البيت من البحر الكامل، وقائله مجهول، و(بنات أوبر) كمأة صغار على لون التراب، يضرب بها المثل في الرداءة وقلة الخير، فيقال: إن بني فلان بنات أوبر، أي يظن بهم خير فلا يوجد، والكمء: واحد الكمأة؛ لأنها اسم جنس جمعي له على خلاف الغالب من كون التاء في المفرد، وهي نبت في البادية له ثمر يجنى، والعساقل: جمع عسقول كعصفور نوع منها، وهي الكبار البيض التي يقال لها: شحمة الأرض، وأصله: عساقيل كعصافير حذفت ياؤه للضرورة، ينظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني: ٤٤/٢، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١٢٦/٢، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: ٧٥، وشرح الشواهد الكبرى: ٤٦٥/١، وشرح التصريح على التوضيح: ١٨٤/١.

(٥٥) الكتاب: ٩٣ – ٩٥.

(٥٦) الخصائص: ٥٨/٣.

(٥٧) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٨١/١.

(٥٨) معاني النحو: ٧٨/١.

(٥٩) ينظر: شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، المكودي: ٤٣ – ٤٤.

(٦٠) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٣٤٧/٢.

(٦١) ينظر: المقتضب: ٤٩/٤.

(٦٢) المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي: ٢٨٨

(٦٣) مغني اللبيب: ٧٥.